مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية
مجلد 41 – عدد 1 (2025): 53-74

Damascus University Journal of arts and humanities sciences Vol 41-No.1 (2025):53-74

دور مراكز التّنميّة المجتمعيّة التّابعة للأونروا في تمكين المرأة الفلسطينيّة اقتصاديّاً من وجهة نظر المستفيدات أنفسهنّ

نور غسان أبو النعاج[1*]، هناء محمد برقاوي[2]

1-ماجستير علم اجتماع تنمية كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق.

*-noor.abualnaaj@damascusuniversity.edu.sy

2-أستاذ مساعد في علم الاجتماع الجنائي كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق.

الملخّص:

يتمثّل هدف البحث الرّاهن في قياس تمكين المرأة الفلسطينيّة اقتصاديّاً في مراكز التّنميّة المجتمعيّة التّابعة للأونروا، في ظل الظّروف المعيشيّة الصّعبة، وقد اعتمدت منهجيّة ملائمة لهدف البحث، تمثّلت بالمنهج الوصفيّ التّحليليّ، بأسلوب العيّنة كما استُخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات. وتكوّن المجتمع الأصليّ للبحث من المستفيدات في مراكز التّنميّة المجتمعيّة، المقيمين في مدينة دمشق خلال مدّة إجراء البحث، وبلغ حجم العيّنة الّتي أُخذت بنسبة 10% من المجتمع الأصليّ، والّذي بلغ حوالي 500 مستفيدة أي نُفذَّ الاستبيان على 50 مستفيدة.

وبناء على حساب العدد ولنسبة المئوية وتحليل تلك النسب للبيانات، تم التوصّل إلى عدد من النّتائج الّتي تُشير في مجملها إلى ما يلي:

1. بلغت نسبة المهنة المفضّلة للحلاقة والتّجميل لدى المرأة الفلسطينيّة في مراكز التّنميّة المجتمعيّة التّابعة للأونروا 40% وهي نسبة جيّدة.
2. ساهمت الدّورات المهنيّة في مراكز التّنميّة المجتمعيّة التّابعة للأونروا في تمكين المرأة الفلسطينيّة بنسبة جيّدة وبلغت 40%.
3. ساهمت المشروعات الصّغيرة في تمكين المرأة الفلسطينيّة في مراكز التّنميّة المجتمعيّة التّابعة للأونروا بنسبة مقبولة وبلغت 26%.
4. تدني نسبة توعية المرأة الفلسطينيّة بحقوقها في مراكز التّنميّة المجتمعيّة التّابعة للأونروا وبلغت 20%.
5. تدني نسبة تعليم المرأة الفلسطينيّة أساليب تسويق مشروعها في مراكز التّنميّة المجتمعيّة التّابعة للأونروا وبلغت 18%.

الكلمات المفتاحيّة: التّمكين، تمكين المرأة، تمكين المرأة الاقتصادي، مراكز التّنميّة المجتمعيّة، الأونروا.

تاريخ الإيداع: 2023/11/06
تاريخ القبول: 2024/04/22

حقوق النشر: جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

The role of UNRWA's community development centers in empowering Palestinian women economically from the point of view of the beneficiaries themselves

Noor Ghassan Abu Alnaaj[1*], Hanaa Mohammad Barqawi[2]
1-Master of Development Sociology, Faculty of Arts and Humanities, Damascus University.
*- noor.abualnaaj@damascusuniversity.edu.sy
2-Assistant Professor of Forensic ociology, Faculty of Arts and Humanities, Damascus University.

Received: 06/11/2023
Accepted: 22/04/2024

Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a
CC BY- NC-SA

Abstract:

The goal of the current research is to measure the economic empowerment of Palestinian women in UNRWA's community development centers, in light of the difficult living conditions. A methodology appropriate to the goal of the research has been adopted, represented by the descriptive analytical approach, using a sample method. The questionnaire was also used as a tool for collecting data. The original community for the research consisted of female beneficiaries in community development centers, residing in the city of Damascus during the period of the research, and the size of the sample that was taken was 10% of the original community, which amounted to about 500 female beneficiaries, meaning the questionnaire was implemented on 50 female beneficiaries.

Based on calculating the number and percentage and analyzing those percentages of the data, a number of results were reached that indicate in their entirety the following:

1-The percentage of Palestinian women's preferred profession of shaving and beautification in UNRWA's community development centers reached 40%, which is a good percentage.

2-Vocational courses in UNRWA's community development centers contributed to the empowerment of Palestinian women by a good percentage of 40%.

3-Small projects contributed to the empowerment of Palestinian women in UNRWA's community development centers by an acceptable rate of 26%.

4-The low rate of Palestinian women's awareness of their rights in UNRWA's community development centers reached 20%.

5-The low percentage of Palestinian women learning methods for marketing their projects in UNRWA's community development centers reached 18%.

Keywords: Empowerment, Women's Empowerment, Women's Economic Empowerment, Community Development Centers, UNRWA

أولاً: الإطار المنهجيّ للبحث:

1- مشكلة البحث وتساؤلاته:

يولد الإنسان مزوّداً بمجموعة من الحاجات وتتنوّع هذه الحاجات بين حاجات بيولوجيّة، كالحاجة إلى الطعام والشراب والأمومة والجنس، وهذه الحاجات ضروريّة للبقاء والاستمرار، وحاجات اجتماعيّة من أهمها الحاجة إلى الاجتماع والانتماء إذ لا يملّ الفرد من البحث عن جماعات ينضم إليها لتعزيز شعوره بالانتماء حتّى يرى نفسه ضمن شبكة مستمرّة من العلاقات تخلق نوعاً من التّضامن والولاء الاجتماعيّ، أي أنّ هذا الاندماج مع الجماعات يؤول إلى استمراريّة وحركيّة في المجتمعات تقود في النهاية إلى تمايز المجتمعات بعضها عن بعض.

ويُعتبر الإنسان العنصر البشري الأساسي في التنمية وهدفها الرئيس، فنجاح برامج التنمية واستدامتها مرتبط بتمكين الإنسان وتأهيله ومواكبته للتغيرات التي تُسهم في نجاح التنمية وانطلاقاً من اعتبار المرأة شريكاً فاعلاً في تحقيق التنمية وتطوير المجتمع لا بُد من الاعتراف بالدور الإيجابي لمشاركتها. وباعتبار المرأة من أهمّ مكوّنات هذه المجتمعات ومن أهمّ عناصر الموارد البشريّة اللّازمة لإحداث التّنميّة، ويُعدُّ وضعها في أي مجتمع مقياساً لمدى تطوّر المجتمع، بدأ الاهتمام بالمرأة بصفة رئيسة بغرض الارتقاء بدورها في العمل وتمكينها من ممارسة مختلف الأنشطة والأعمال والعمل على تشجيع هذا الدّور وممارسته ضمن إطار مؤسسيّ وثقافيّ واجتماعيّ واقتصاديّ مناسب لطبيعتها ولأنّها تشكّل نصف سكان المجتمع تقريباً، ولا يقتصر دورها على استقبال الخدمات التّنمويّة فقط، ولكنها تعتبر شريك أساسيّ في تخطيط وتنفيذ البرامج والمشروعات التّنمويّة. (بدوي، 2000، 303) وتلعب دوراً هامّاً في إحداث عمليّة التّنميّة لمجتمعها، وللمرأة في حركة التّنميّة وفي مواجهة ما يُحيط بها من مشكلات عمليّة دور لا يقل عن دور الرّجل باعتبارها عنصراً فعّالاً ومهمّاً وقوّة من قوى الإنتاج والخدمات (الشناوي،2006، 11). وتُعتبر قضايا المرأة هي أحد المشكلات الخطيرة الّتي تهدّد المجتمع خاصّةً أنّ المرأة من أكثر الفئات حرماناً من خدمات التّعليم والرّعاية الصّحيّة، فضلاً عن قلّة فُرص العمل المُتاحة أمامها خاصّةً اللّواتي لم يتلقينّ تعليماً، وليس لديهنّ مهارات ولم يتلقينّ تدريباً كافياً يؤهلهنّ للحصول على وظيفة بدخل شهريّ ثابت، لذا أصبح من الضّروري الاهتمام بهذه الشريحة والّتي تحتاج إلى رعاية ودعم حقيقيّ يؤهلها ويساعدها للوصول إلى برّ الأمان، ولما لها دور حيويّ ومُهمّ في النّهوض بالمجتمع. وعلاوةً على ذلك تُعتبر المرأة الفلسطينيّة إحدى الشرائح الّتي عاشت ظروف قاهرة وتعرّضت للخسارات الماديّة والمعنويّة تبعاً للأحداث التي طرأت على حياتها ونتيجة مفرزات الحرب على سورية منذ بداية عام 2011 التي أثّرت عليها والخسارات التي تكبّدتها على عدة أصعدة كان هناك حاجة ماسّة إلى تمكين المرأة الفلسطينية في الجانب الاقتصادي ومن هنا يتناول البحث موضوع تمكين المرأة الفلسطينيّة اقتصادياً وعلاقته بتحسين مستواها المعاشيّ لأنّه يمثّل قضيّة اجتماعيّة ورؤية جديدة لتحقيق التّنميّة، من خلال البرامج التي تُسهم في تقديم الخدمات للمرأة الفلسطينيّة وتساهم في تمكينها اقتصادياً من خلال مراكز التّنميّة المجتمعيّة التّابعة للأونروا باعتبارها أرض خصبة لتطبيق التّمكين من خلال أساليبها الّتي تزيد من المشاركة المجتمعيّة والاندماج والتّفاعل الاجتماعيّ.

وتُعدّ ظاهرة سوء الوضع الاقتصاديّ ظاهرة حديثة العهد نتيجة الحرب على سوريّة، شأنها شأن كثير من المجتمعات النّاميّة والمجتمع السّوريّ هو واحد من هذه المجتمعات الّذي يعاني من سوء الوضع الاقتصاديّ، والّتي تُعتبر من مفرزات الحرب الّتي مرّت بها البلاد، منها الفقر وضعف الحالة الماديّة للأسر، والتّهجير، والتّغيير في نمط الحياة وارتفاع الأسعار، وما ترتّب على ذلك من صعوبة العيش وعدم قدرة الأسر على تأمين مصاريف الأبناء والدّراسة وبالتّالي ازدياد الأعباء الماديّة على العائلات، وتُعدّ العائلات الفلسطينيّة والمرأة الفلسطينيّة المُقيمة في المجتمع السّوريّ جزء من هذا المجتمع.

وفي ظلّ الظّروف الاقتصاديّة والمعيشيّة الصعبة، تمثّلت مشكلة البحث بتسليط الضّوء على ضرورة تمكين المرأة الفلسطينيّة في المجال الاقتصـاديّ، لزيادة مشـاركة المرأة مشـاركة فعّالة في القوى العاملة، باعتبار أنَّ التّمكين الاقتصـاديّ يهدف إلى أن تمتلك المرأة المهارات والقدرات والموارد الّتي تؤدي إلى تحقيق التّنميّة وتطبيقها تطبيقاً فعّالاً، وتحسين مستوى الحياة لدى المرأة الفلسطينيّة وأنّ الدّور المهم والمُسنَد إلى مراكز التّنميّة المجتمعيّة في هذا الظّرف الحسّاس والعصيب الّذي مرّت به المرأة الفلسطينيّة يستوجب دراسـة عمل هذه المراكز من حين لآخر، للاطّلاع على سـير العمل فيها والتّحقق من كفاءة وفعاليّة الخدمات الّتي تقدمها لفئة قُدر لها أن تُحرم من الرعاية ووضعتهم أمام ظروف عصيبة لا ذنب لهم بها.

ومن خلال ما سبق فإن جوهر البحث يتمثّل بالتّساؤل الرّئيس الآتي:

ما دور مراكز التّنميّة المجتمعيّة التّابعة للأونروا في التّمكين الاقتصاديّ للمرأة الفلسطينيّة من وجهة نظر المستفيدات أنفسهنّ؟

ومنه تنبع جملة من التّساؤلات الفرعيّة التي تقود البحث تتمثّل في الآتي:

1. ما أهمّ الأسباب التي أدّت إلى تدنيّ المستوى الاقتصاديّ للأسرة بعد مرور الحرب؟
2. ما طبيعة المهنة المفضّـلة لدى المرأة الفلسطينيّة لتمكينها اقتصـاديّاً في مراكز التّنميّة المجتمعيّة التّابعة للأونروا من وجهة نظر المستفيدات أنفسهنّ؟
3. ما أهمّ الأساليب المتاحة لدى المرأة الفلسطينيّة للحصول على التّمكين الاقتصادي في مراكز التّنميّة المجتمعيّة التّابعة للأونروا؟
4. كيف اسـتطاعت مراكز التّنميّة المجتمعيّة التّابعة للأونروا خلق أسـاليب التّمكين الاقتصـاديّ للمرأة الفلسـطينيّة من وجهة نظر المستفيدات أنفسهنّ؟
5. ما أهمّ الصّعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينيّة خلال تمكينها اقتصاديّاً من وجهة نظر المستفيدات أنفسهنّ؟

2- أهميّة البحث:

تتجسد الأهميّة العلميّة لدراسة دور مراكز التّنميّة المجتمعيّة التّابعة للأونروا في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً، باعتبار التّنميّة المجتمعيّة إحدى الموضـوعات الاجتماعيّة المُعاصـرة الّتي لا تُعدّ مجرد تنمية نظريّة، بل إنّها عمليّة تضـع من القيم الإنسـانيّة والاجتماعيّة مؤشّرات لعمليات تنمويّة حقيقيّة تشمل مختلف الأنساق في بنية المجتمع ولا سيما النّسق الاجتماعيّ، إضافة إلى أنها هذا البحث من الدّراسـات الّتي تناولت عملية التّنميّة المجتمعيّة في سـياق تنمويّ، وكونها ترتبط بموضـوعات علم اجتماع التّنمّية الذي يهتم بالعلاقات بين الأنساق الاجتماعيّة والوقائع الاجتماعيّة.

أمّا الأهميّة التّطبيقيّة لدراسـة دور مراكز التّنميّة المجتمعيّة التّابعة للأونروا في تمكين المرأة الفلسـطينيّة فإنّها تتجسّـد في مُخرجات هذا البحث وأثرها لدى أصـحاب القرار، والمختصّـين بقضـايا التّنميّة المجتمعيّة والمنظّمات الدّوليّة الرّائدة في برامج التّمكين، حيث يعتبر قياس تمكين المرأة عنصـراً مهماً وأسـاسـياً في إدارة الخدمات لمختلف أنواعها وتعدد مسـتوياتها على مر الأزمنة فهوي يثري صـانعي القرار بمعلومات من شـأنها الارتقاء بمستوى الخدمات من جهة، وجذب المستفيدات من جهة أخرى، في ظل ما يؤديه من تحقيق التّرابط الاجتماعيّ والقدرة على الاندماج في المجتمع والّتي تؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق نهضة مجتمعيّة حقيقيّة.

3- أهداف البحث:

في ضوء مشكلة البحث السّابق عرضها، تمّ صياغة أهداف البحث على النحو التالي:

1. التعرّف إلى آليّات التّمكين الاقتصاديّ للمرأة في مراكز التّنميّة المجتمعيّة.
2. الوقوف إلى أهمّ المشكلات التي تعاني منها المستفيدات في سبيل تحقيق التّمكين الاقتصاديّ.

3. تسليط الضوء على أهمّ المقترحات والحلول من وجهة نظر المستفيدات أنفسهنّ.

4- الدّراسات السّابقة:

أ – الدراسات المحليّة:

هدفت دراسة خوري وآخرون (2006) بعنون: **تمكين المرأة في الجمهوريّة العربيّة السوريّة الواقع الآفاق** إلى دراسة مفهوم تمكين المرأة ومعرفة الإجراءات المتّبعة في سبيل تمكينها، واستخدمت المنهج الوصفيّ التّحليليّ الإحصائيّ، وبواسطة استمارة استبيان لعينة عشوائية من مدينة اللاذقية، وتوصّلت الدراسة إلى مجموعة النتائج:

لا تزال سورية كغيرها من البلدان العربية تعيش في ظل عادات وتقاليد وموروثات دينيّة، وصلت المرأة السوريّة إلى مواقع التّعليم والعمل وخاضت جميع الميادين الّتي يخوضها الرّجل، لم تستطع المرأة السوريّة من الوصول إلى مراكز صنع القرار الاستراتيجي بالنسب المقبولة لتمثّلها اجتماعياً، لا تزال مشاركة المرأة السوريّة في الأنشطة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة ضعيفة جداً أهم عائق لعملية تمكين المرأة هو الفهم الخاطئ لهذا المفهوم والتقييد الأعمى بالموروثات.

ب- الدّراسات العربيّة:

هدفت دراسة الخاروف والحديدي (2011) بعنوان: **مشروع ازدهار النساء التنمويّ وعلاقته بتمكين المرأة الأردنّية، دراسة تقييميّة** إلى تقييم مشروع ازدهار التّنمويّ، وعلاقته بتمكين المرأة الأردنيّة، من خلال تعرّف أوضاع المشاركات الوظيفيّة بعد الالتحاق في المشروع، وتقييمهنّ لدورات المشروع المختلفة، وأيضاً تعرّف اتّجاهاتهنّ نحو المشروع، وكذلك تعرّف العلاقة بين الاشتراك في المشروع، وتمكينهم اقتصاديّاً واجتماعيّاً.

استخدمت الباحثتان المنهج الوصفيّ، وكانت أداة الدّراسة استمارة ل (170) مشاركة في المشروع.

وتوصّلت الدّراسة إلى مجموعة من النّتائج كان من أبرزها ما يلي:

- كفاية المشروع من حيث رضا المشاركات عن المشروعات بدرجة مرتفعة بشكل عام، وفي توفير الجمعيّة فرص عمل مختلفة لهنّ بعد التخرج، إلا أنهنّ يرغبنّ في التنّويع في فرص العمل، وفي تغيير المفاهيم السلبيّة المتمثّلة بثقافة العيب، وذلك من خلال توعية الأهالي بأهميّة مشاركة بناتهم في المشروع.
- كفاية المشروع في زيادة وتعزيز تمكين المرأة اقتصاديّاً بنسبة (50%)، واجتماعيّاً بنسبة (81%)، مما أدّى إلى زيادة ثقة المشاركات بنفسها، وزيادة قدرتها على اتّخاذ القرارات بنفسها، وبأسرتها في المجالات المختلفة.

وهدفت دراسة أبو منديل وآخرون (2014) بعنوان: **واقع التّمكين الاقتصاديّ للمرأة في قطاع غزّة** إلى معرفة واقع التّمكين الاقتصاديّ للمرأة في قطاع غزّة، واستخدمت المنهج الوصفيّ التّحليليّ، وأداة الاستبانة وتوصّلت الدّراسة إلى عدّة نتائج كشفت عن المعوّقات الّتي أضعفت من تمكين المرأة الفلسطينيّة اقتصادياً منها:

القروض المقدّمة من مؤسسات التّمويل النّسويّة غير مشجعة لصغر حجمها، تعقّد الإجراءات، فقر القوانين والتّشريعات، العادات والتّقاليد المجتمعيّة، والمعوّقات الذّاتيّة.

كما هدفت دراسة عمر (2019): **احتياجات تمكين المرأة السعوديّة في التّنميّة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والمعوّقات الّتي تواجهها** إلى معرفة الاحتياجات الّتي تُسهم في تمكين المرأة السعوديّة في التّنميّة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والمعوّقات الّتي تواجهها، واستخدمت الباحثة منهج المسح الاجتماعيّ، والمنهج الوصفيّ التّحليليّ، وأداة الاستبانة، وتوصّلت الدّراسة إلى العديد من النّتائج منها:

زيادة وعي المجتمع بأهميّة دور المرأة في العمل خارج المنزل، تقديم برامج تدريب وتأهيل للمرأة في كافّة القطّاعات، تطبيق نظام التأمينات الاجتماعيّة في المؤسسات الخاصّة، تدريب المرأة على كيفية إدارة المشروعات والعمل الحرّ، وتوفير التّمويل الكافي من قبل الدولة للمشاريع الصّغيرة الّتي تُنشئها المرأة، ومن المعوّقات: تقييد حرية المرأة في ممارسة العمل التّجاري الحرّ ضعف الوعي الاقتصاديّ للمرأة، حرمان النّساء من ممارسة العمل في بعض المهن وقصورها على الرجال، ووجود بعض الموروثات الّتي تقلّص من مشاركة المرأة في التّنميّة الاجتماعيّة والاقتصادية.

ج- الدّراسات الأجنبيّة:

هدفت دراسة خان وبيبي (Khan & Bibi, 2011) بعنوان: **التّمكين الاقتصادي والاجتماعي للنّساء خلال النهج التشاركي تقييم نقديّ WOMEN SOCIO-ECONOMIC EMPOWERMENT THROUGH PARTICIPATORY APPROACH, A Critical Assessment.**

إلى تقييم الآثار المترتبة على تشغيل مشروع التّنميّة التّشاركيّة الحكوميّة على التّمكين الاجتماعيّ والاقتصاديّ للمرأة وآثارها على التّخفيف من حدّة الفقر في منطقة بلوشستان Nasirabad (إقليم في باكستان).

تكوّنت عيّنة الدّراسة من (165) امرأة يمثلنّ جميع المستفيدات، وكانت أدوات الدّراسة الاستبيان، الملاحظة، والمقابلة والمناقشات مع مقدّمي المعلومات الرئيسيّين من موظفي مكتب المشروع، كما تمّ استخدام مقارنة تحليل واقع ظروف تمكين المرأة، قبل وبعد المشروع على أسس من المؤشرات المختارة، والتي تمّ تطويرها من التّعاريف المُتاحة في تمكين المرأة، والتي تجمع بين الجوانب الماديّة وغير الماديّة.

تمّ استخدام مؤشرات التّمكين التّالية: القدرة على بناء القدرات المجموع، تخفيض عبئ العمل، القدرة على المشاركة في الأنشطة الاقتصاديّة القدرة على الوصول إلى المؤسّسات الماليّة والاقتصاديّة، القدرة على اتّخاذ القرارات بشأن إنفاق دخلهنّ.

أظهرت النّتائج تحسّناً في المؤشرات الكميّة مثل بناء القدرات، والحصول على القروض الصغيرة، والمشاركة في الأنشطة الاقتصاديّة والحدّ من عبئ العمل. وأكدّت أنَّ الآثار الإيجابيّة للمشروع ليست مُستدامة بسبب سوء وظيفة لجان تنمية المرأة.

- موقع الدّراسة الرّاهنة من الدّراسات السّابقة:

تمّ عرض الدّراسات السّابقة من خلال اعتماد تصنيف مقسّم لثلاث محاور: الهدف المنشود من الدّراسة، والمنهجيّة المُتّبعة فيها بالإضافة إلى أهم النّتائج الّتي توصلّت إليها.

من خلال عرض الدّراسات السّابقة الّتي تناولت الموضوع ضمن إطار التّمكين الاقتصاديّ والاجتماعيّ للمرأة، وأغلب الدّراسات اعتمدت على الاستبانة كأداة للقياس والمقابلة والملاحظة لبحث العلاقة بين التّمكين وبعض المتغيرات الأخرى كالصّحة، والوضع الاقتصادي ودور التّمكين في تحسين مستوى معيشتها على أرض الواقع، ومعرفة المعوّقات الّتي منعت من تحقيق عمليّة التّمكين ومدى إدراك المرأة لأهميّة التّمكين بزيادة ثقتها بنفسها، وبقدرتها على اتّخاذ القرارات.

وتناولت تلك الدّراسات عمليّة التّمكين الاقتصادي، وبيّنت أنَّ حجم إقبال المرأة على المجال الاقتصادي يفوق المجالات الأخرى وذلك باستخدام طريقة المقارنة، وتحليل واقع المرأة، والنّسب المئويّة في التّحليل الإحصائيّ.

وتتفق هذه الدّراسة مع الدّراسات السّابقة في أنها دراسة ميدانيّة، استخدمت المنهج العلميّ بآليّة الوصف والتّحليل الاجتماعيّ والاستبانة أداة قياسيّة، إلا أنّ هذه الدّراسة تستند إلى مقياس لقياس مدى إسهام مراكز التّنميّة المجتمعيّة التّابعة للأونروا في تمكين المرأة الفلسطينيّة اقتصاديّاً من وجهة نظر المستفيدات أنفسهنّ.

5- التّعريفات النّظريّة لمفاهيم البحث:

- **مراكز التّنميّة المجتمعيّة Community Development Centers:** هي أماكن عامة آمنة، تجتمع فيها النســـاء والرّجال والفتيان والفتيات من خلفيات اجتماعيّة متنوّعة، لممارســة الأنشــطة الاجتماعيّة والتّرفيهيّة، والحصــول على خدمات الحماية المتكاملة، بدءاً من المساعدة القانونيّة والتّعليم والتّدريب على كسب سبل العيش، وتقديم منح لبدء مشاريع خاصة وصولاً إلى تقديم الرّعايّة الصّحيّة الأوليّة للدّعم النّفسيّ الاجتماعيّ، ومنع العنف القائم عل الجنس والنّوع الاجتماعيّ، وطرق الاستجابة له والقيام بتدخلات لحماية الأطفال، وتقديم المســـاعدات العينيّة، التي تلبّي الاحتياجات الخاصّـــة للأشـــخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الأساسيّة للأشخاص الأكثر ضعفاً. بالإضافة إلى ذلك تقوم المراكز المجتمعيّة بالوصول إلى الأشخاص موضع اهتمام كما توم بتنظيم أنشطة توعويّة. (www.unhcr.org).
- **الأونروا Unrwa:** وكالة الأمم المتّحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيّين في الشّرق الأدنى (الأونروا) هي وكالة تابعة للأمم المتّحدة تدعم الإغاثة والتّنميّة البشـريّة للاجئين الفلسـطينيّين. ويشـمل تفويض الأونروا الفلسـطينيّين الذين نزحوا بسـبب حرب فلسطين عام 1948 وما تلاها من نزاعات، وكذلك أحفادهم، بما في ذلك الأطفال الذين تمّ تبنّيهم قانونًا. اعتبارًا من عام 2019 تمّ تسجيل أكثر من 5.6 مليون فلسطينيّ لدى الأونروا كلاجئين. (www.unrwa.org).
- **الدور لغةً:** يمكن فهم كلمة (الدور) بدلالة الحركة في محيط أو بيئة معينة من الفعل (دار)، دوراً، ودوراناً، بمعنى طاف حول الشيء، ويقال أيضاً دار حوله، وبه، وعليه، وعاد إلى الموضع الذي ابتدأ منه. (مصطفى، 1972، ص302).
- **الدور اصـطلاحاً:** يتضـمن مفهوم الدور الممارسـة الفعلية، أي ترجمة التصـور إلى سـلوكيات وقرارات عملية وهنا تثار قضـية الاتساق بين الدور كتصـور أو توجه عام وبين ممارسـة هذا الدور ولا يعد الدور تصـوراً فقط بل اقتناع وقدرات وإمكانات أيضـاً لممارسته بفعالية واقتدار. (البدري، 1997، ص311).
- **الدور:** مجموعة من الحقوق والواجبات المتبادلة بين الأفراد بحكم الأوضـــاع والمراكز الاجتماعية التي يشـــغلونها في بناء اجتماعي معين. (linton,1949, p211).
- **التمكين لغةً:** علوّ المكانة ويمكن من الشيء أي قدر عليه وأيضاً يعني التقوية والتعزيز، فهو مصدر من الفعل مكن ومكنّه من الشيء، جعل له عليه سلطاناً وقدره، جعله يتمكن منه وفيه. (المعجم الوسيط، 1983، 917).
- **التمكين اصـطلاحاً:** تتحدد دلالته اسـتناداً إلى مجال تطبيقه أو إجرائه. وعموماً يشـير مفهوم التمكين إلى عملية منح السـلطة القانونية، أو تحويل السلطة إلى شخص ما، أو إتاحة الفرصة للقيام بعمل ما. (قنديل، 2008، ص 98).
- **التمكين Empowerment:** مرحلة من مراحل تحسين القدرة على صـنع القرار من خلال التعاون والتشـاركية والتدريب والتعليم والعمل بروح الفريق. (زايد، 2015، 332).
- **التمكين:** يعتبر مفهوم التمكين من المفاهيم الاجتماعية الهامة باعتباره عنصـراً حيوياً لا يمكن تجاهله في عملية التنمية، فعملية التمكين تُعنى بالعمل الجماعي في الجماعات المقهورة، أو المضـــطهدة للتغلب على العقبات وأوجه التمايز التي تقلل من أوضـاعهم أو سلب حقوقهم، ومفهوم التمكين والتقوية أساسـي لتقدم المرأة فهو يمكن المرأة من اتها القرارات والمطالبة بالحصول عل الحقوق والخدمات. (المجلس القومي للمرأة،2005،59).

- **ويعرف البنك الدّولي التّمكين بكونه:** "عمليّة تهدف إلى تعزيز قدرات الأفراد أو الجماعات لطرح خيارات معيّنة، وتحويلها إلى إجراءات أو سياسات، تهدف في النهاية لرفع الكفاءة والنزاهة التّنظيميّة لمؤسسة أو تنظيم ما". (قنديل، 2008، ص98).
- **تمكين المرأة Women's Empowerment:** هو اتجاه يعمل على دعم نفوذ المرأة وحصـــولها على حقوقها، وتنظيم قدراتها على فهم وضعها، وتغير إدراكها لنفسها على نحو يجعلها قادرة على الاختيار لنفسها، وأن يكون لها صوت مسموع للدفاع عن مصالحها، وقدرة على المشاركة في اتخاذ القرار وإحداث التغيير. (عبادة، 2011، 59).
- **تمكين المرأة Women's Empowerment:** هو العمليات التشـاركية participatory processes التي تعزز مشـاركة المرأة والمجتمع في تحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لأفراد المجتمع. (جيلتا وآخرون، 2017).
- **التمكين الاقتصادي للمرأة:** يعبر التمكين الاقتصادي للمرأة عن أمر أساسي لإعمال حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، كما يشمل التمكين الاقتصادي للمرأة قدرة المرأة على المشاركة عل قدم المساواة في الأسواق القائمة، وصولهن إلى الموارد الإنتاجية والتحكم فيها، والحصول على عمل لائق والتحكم في وقتهن وحياتهن وأجسادهن، وزيادة الصوت والوكالة والمشاركة الهادفة في صنع القرار الاقتصادي على جميع المستويات من الأسرة إلى المؤسسات الدولية. (Un Women-Iloo,2012).

ثانياً: الإطار النظري للبحث:

1-مفهوم ونشأة الأونروا وتطورها:

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وهي هيئة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة وتأسست الأونروا بموجب قرار الجمعية العامة للأم المتحدة 1949 لغرض تقديم الإغاثة المباشـرة وبرامج التشـغيل للاجئين الفلسـطينيين، وتبقى الأونروا هي المؤسسة الدولية التي تمثل حقوق اللاجئين قانونياً وتاريخياً ومعنوياً. (www.unrwa.org).

2-مراكز التنمية المجتمعية التابعة للأونروا:

تعتبر كل المراكز منشآت تابعة للوكالة سواء كانت مستأجرة أو ملكاً للوكالة، وبناءً عليه فهي مشمولة بالامتيازات والحصانات الّتي تتمتّع بها الأمم المتّحدة والوكالات التّابعة لها، والّتي ترتبط بمسؤوليات متوافقة مع ذلك، باستخدام المراكز في توافق وثيق مع الوضع القانونيّ وأهداف الأمم المتّحدة، بالإضافة إلى أنّ كل المراكز تمَّ تصنيفها بوضوح على هذا الأساس، وسوف تقوم برفع علم الأمم المتّحدة على مبانيها، وضـمن إطار الخدمات الاجتماعيّة للاجئين الفلسـطينيّين، قامت الأونروا بتأسـيس مراكز برامج المرأة ومراكز إعادة التّأهيل المجتمعيّ، وقد سـميّت فيما بعد بالمراكز التّنمويّة المجتمعيّة Community Based Organizations وذلك للنّهوض بالبرامج التّنمويّة الاجتماعيّة والاقتصـاديّة المبنيّة على المشـاركة المجتمعيّة والموجّهة للنّسـاء وللأشـخاص ذوي الإعاقة. (التعليمات المؤقتة للخدمات الاجتماعية رقم2021/1).

3-أهداف مراكز التنمية المجتمعية:

وفي الانتقال إلى الحديث عن أهداف مراكز التّنميّة المجتمعيّة التّابعة للأونروا، فقد تمّ تأسيس مراكز التّنميّة المجتمعيّة ضمن هدف كُلّي وهو تعزيز التّنميّة الاجتماعيّة والاقتصـاديّة والاعتماد الذّاتيّ للأفراد الأقل حظّاً في مجتمع اللاجئين، بما فيهم النّساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، كذلك رفع مستوى مشاركتهم بتنّمية مجتمعهم، وتهدف إلى تعزيز التّنميّة الاجتماعيّة والاقتصـاديّة للنّساء الفلسـطينيّات، خاصّـةً اللاتي لم يسـتطعنَّ إكمال تعليمهنّ، وتعزيز دورهنّ ضـمن نطاق العائلة والمجتمع، سـتقوم هذه المراكز من خلال إطار مجتمعيّ غير رسميّ بتقديم فرص جديدة لهؤلاء النّساء لتقويّة:

1-مهارتهنّ المهنيّة بحيث يستطعنّ الانخراط في نشاطات اقتصاديّة منتجة.

2-مهارات التّواصـــل والعلاقات الاجتماعيّة وذلك لزيادة أدوارهنّ في القيادة واتّخاذ القرارات ضـــمن نطاق أســـرهنّ ومجتمعهنّ. (التعليمات المؤقتة للخدمات الاجتماعية رقم2021/1).

4-التّمكين الاقتصادي:

التّمكين الاقتصـادي مفهوم حديث، ظهر في التّسـعينات من القرن العشـرين، وهو مفهوم يعترف بالمرأة كعنصـر فاعل في التّنميّة، ويسـعى إلى القضـاء على جميع مظاهر التّمييز ضـدها، من خلال آليات تمكّنها من تقوية قدرتها، والاعتماد على الذّات، ويسـعى إلى تمليك النســاء لعناصــر القوّة الاقتصــاديّة، والاجتماعيّة، والسّــياســيّة، والمعرفيّة، وتمكينهنّ من التأثير في العمليّة التنّمويّة، وممارسة حق الاختيار وذلك من خلال:

أ- تمكين النّساء من التحكّم "توفير الخيارات والبدائل".

ب- توفير الفرص للنّساء لدعم شبكات الأمان الاجتماعي.

ج- الوصول إلى زيادة حقيقيّة في دخول النّساء.

د- تمكين النّساء من أن يشكلنَّ قوة تفاوضية لتحسين مكانتهنَّ. (سعيد وعبد المجيد، 2001).

إنَّ التّمكين الاقتصـادي للمرأة يعد في الأساس حقّاً من حقوق الإنسان، ومن قضـايا العدالة الاجتماعيّة، كما أنّه مهمّ للحدّ من الفقر وتحقيق النّمو الاقتصـادي، والتنّمية البشـريّة. فالتّمكين الاقتصـادي للمرأة يسـهم في الحدّ من الفقر، خاصّـة في الأسـر ذات الدّخل المُنخفض فالتّمكين أمر حيويّ لبقاء الأسرة. وبالإضـافة إلى ذلك يسّـهل التّمكين الاقتصـادي للمرأة تحقيق أهداف أخرى في السّياسة العامة، مثل النّمو الاقتصادي، وتحسين التنّميّة البشريّة والحدّ من العنف. (Tornqvist & Schmitz, 2009,5).

إنَّ المشـاركة الاقتصـاديّة للمرأة وتمكينها، من الأمور الأساسيّة لتعزيز حقوق المرأة، وتمكين المرأة من السيطرة على حياتهم والتأثير في المجتمع، وفي بناء مجتمعات عادلة ومُنصـفة، فغالباً ما تواجه النسـاء التّمييز، وعدم المسـاواة بين الجنسـين ما زالت مسـتمرّة، حيث إنَّ بعض النسـاء تواجه أشـكالاً متعدّدة من التّمييز والاسـتبعاد بسـبب عوامل تعود إلى النّوع الاجتماعي والطائفة والعرق ... إلخ. (Empowerment, 2011,6).

كما أنَّ المشـاركة الاقتصـاديّة للمرأة توضّـح مدى انخراط المرأة في العمل، ووقوفها جنباً إلى جنب مع الرّجل في مختلف المجالات الاقتصــاديّة، لا سـيما المرأة الواعية والمثقّفة والقادرة على تحمّل أعباء العمل. إنَّ دخول المرأة إلى الاقتصــاد لا يعني أنّها سـتأخذ فرص عمل الرّجل، وإنّما يفتح فرصــاً أمام النّســاء للعمل، ويؤدي إلى التّفعيل الإيجابيّ لنصــف المجتمع عن طريق إيجاد قنوات جديدة لهذه الطّاقات الإنتاجيّة الكبيرة، مما يساهم في تعزيز النّمو المحقَّق. (زعتري، 2013، 10).

يشمل التّمكين الاقتصادي للمرأة توفير الفرص الاقتصاديّة (مثل توسيع فرص الاستخدام، والتّوظيف الذّاتي والرّياديّة، تشجيع العمل اللائق والمُنتج، تحسـين فرص الوصـول للتّمويل)، والوضـع القانونيّ والحقوقيّ (على سـبيل المثال تحسـين حقوق المرأة في الملكيّة والميراث وملكية وحيرة التصـرّف بالأرض)، والتّعبير والدّمج والمشـاركة في عمليّة صـنع القرارات الاقتصـاديّة (تطوير آليّات لتعزيز مشاركة المرأة في هيئات صنع القرار). (Empowerment, 2010, 21).

إنَّ تمكين المرأة يساهم إسهاماً كاملاً في الحياة الاقتصـاديّة في مختلف القطّاعات، وعلى جميع مستويات النّشاط الاقتصـادي، كما أنّه يساهم في أمور عدّة وهي:

أ- بناء اقتصادات قويّة.

ب- إقامة بناء مجتمعات أكثر استقراراً وعدلاً.

ج- تحقيق ما اتّفق عليه المجتمع الدّولي من أهداف معنيّة بالتنّميّة والاستدامة وحقوق الإنسان.

د- تحسين مستوى جودة حياة المرأة والرّجل والأسرة والمجتمعات. (principles, 4).

3-أهميّة التّمكين الاقتصادي للمرأة:

تبرز أهميّة التّمكين الاقتصادي من خلال:

أ- الاهتمام بالإمكانيات البشريّة كمحور أساسيّ من محاور التنّميّة الاقتصاديّة، لا بدَّ أن يُأخذ في الاعتبار تحقيق الاستفادة من القدرات البشريّة لكل من المرأة والرّجل في عمليّة التنّميّة بصورة متكافئة.

ب- جاء التّمكين وتحقيق المساواة بين الجنسين في الترتيب الثالث بين الأهداف الثمانية للأهداف الإنمائيّة للألفيّة.

ج- يعمل تمكين المرأة على إحداث تعديل في القوانين والسّياسات والآليّات والإجراءات، التي يمكن من خلالها دعم قدرات النساء وتغيير المفاهيم والقيم، بحيث تتم مشاركة النساء الكاملة في البناء الرئيسيّ للتنّميّة، وتحقيق المساواة وإزالة جميع أشكال التّمييز. (Sida, 2009, 40).

4-آليّات التّمكين الاقتصادي للمرأة:

تُمثّل الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة للمرأة أحد أبرز القضايا، الّتي شغلت مفكريّ علم الاجتماع ومنظريّ علم الاقتصاد، حيث تصاعد الجدل بشأنها في ظل اختلاف أحوال المرأة بين دول العالم الّتي وصلت لمرحلة متقدّمة للغاية، في مقابل عالم آخر لا يزال متخلّف عن الركب، كما يعني التّوازن ين الجنسين التّمثيل المتساوي للمرأة والرّجل في كافّة المجالات، والتّمتع بذات الحقوق والمسؤوليات والفرص. (Hendriks, 2019) ويتعلّق التّمكين الاقتصاديّ بمكونين أساسيّن مترابطين: التّقدّم الاقتصاديّ وإتاحة الموارد وكلاهما ضروريّ لتحقيق حياة أفضل للنّساء وأسرهن. ويعزّز التّمكين الاقتصاديّ قوّة المرأة وقدرتها على الفعل في الوقت نفسه، عندما تكون المرأة قادرة على التّحكم والمشاركة في استخدام الموارد (القوّة)، وتحديد الخيارات فإنّها أكثر قدرة على التّقدم اقتصادياً. (Usaid,2021).

وتتمثّل آليّات التّمكين الاقتصادي للمرأة من خلال:

أ- بناء الوعي.

ب- بناء القدرات.

ج- بناء القاعدة المعرفيّة.

د- بناء الاتّجاهات الواضحة المحدّدة. (World Bank, 2008)

وينطلق تمكين المرأة من النهوض بالمساواة، ويتعلق ها الهدف بحقوق الإنسان والعدالة والإنصاف كما أنه ضرورة استراتيجية تقلل الفقر وتعزز النمو الاقتصادي، وتزيد من الوصول إلى التمكين اقتصادي للمرأة بكل تنوعها، يبني بلداً قادرة على الصمود لأن الاستثمار في المرأة هو استثمار في مجتمعها وبلدها. (Usaid, 2021).

وأيضاً هناك آليات رئيسة تُهم في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة بصورة عامة وهي: (عكور، د.ت، 9-10).

أ- زيادة الفرص الاقتصاديّة المُتاحة للمرأة:

يُقصد بذلك توسيع ميادين عمل النساء، بمعنى جعل الأسواق مكاناً لنجاح المرأة على مستوى السّياسات، وتمكين المرأة من المنافسة بقوّة في الأسواق على صعيد القدرة على تحديد الخيارات والقرارات والموارد والاستراتيجيات، وبعبارة أخرى على صعيد القدرة على

تحديد الأهداف والعمل من أجل بلوغها وتحقيقها، إذ يشكّل عامل القدرة البشريّة المفهوم الجوهريّ لعملية التّنميّة، فلا تبقى الفرص الاقتصاديّة المتوافرة للمرأة أقلّ من قدرتها، بل تتناسب مع تلك القدرات وتدعمها لما فيه مصلحة المجتمع.

ب- توفير ظروف عمل لائقة:

لا تكفي زيادة الفرص الاقتصاديّة المُتاحة للمرأة وحدها لتمكينها، إذ إن المكاسب الّتي من المُمكن أن تحققها من زيادة تلك الفرص تُعدّ قاصرة وغير كافية لاستثمار ما تملكه المرأة من طاقات وقدرات هائلة ما لم يتواكب ذلك مع ظروف عمل تكفل لها الحريّة والأمان والكرامة البشريّة.

ج- رفع نسبة مساهمة المرأة في مواقع صنع القرار ورسم السّياسات الاقتصاديّة:

إنّ لذلك أثراً كبيراً على تمكين المرأة على مستوى المجتمع، إذ أنّ فعاليّة مشاركتها تُتيح لها الفرصة للتأثير في القرارات المتّحدة لصالحها ويكبر احتمال تحقيق هذه النتيجة عند حضور عدد من النساء. وأكدَّ تقرير التّنميّة البشريّة لعام (2011) أنّ السماح للمرأة بالمشاركة في رسم سياسات الدولة ولو بدور محدود يغيّر المفاهيم الاجتماعيّة من قدرة المرأة على اتّخاذ القرار، ويشجع اتّخاذ مبادرات أخرى وإنشاء جمعيات تعاونية للنساء تُتيح للمرأة مزيداً من الفُرص لمزاولة أعمال خارج المنزل، فضلاً عن ذلك فإنّ امتلاك المرأة القدرة على اتّخاذ القرار يؤثر في قدرتها على بناء رأس مالها البشري، والاستفادة من الفُرص الاقتصاديّة.

ثالثاً: منهجيّة البحث:

المنهج: اعتُمِد على المنهج الوصفيّ التّحليليّ، بوصفه منهجاً مناسباً لموضوع البحث، ويتوافق مع أهداف البحث، لوصف الأسباب التي أدّت إلى سوء الأحوال الاقتصادية للمرأة الفلسطينيّة، وتحليلها خلال مدّة ما بعد الحرب التي مرّت على البلاد.

المجتمع الأصلي للبحث: كل المستفيدات الفلسطينيات في مراكز التّنميّة المجتمعيّة التّابعة للأونروا اللواتي تتراوح أعمارهنّ بين 18 – 50 فما فوق في مدينة دمشق (دمشق – الحسينيّة – السيدة زينب – جرمانا).

العيّنة: عيّنة عشوائيّة عددهم 50 مستفيدة من مراكز التّنميّة المجتمعيّة في مدينة دمشق وريف دمشق.

الأداة: أمّا أداة جمع البيانات الميدانيّة فقد تمثّلت بالاستبانة، وتمّ اختبارها على عيّنة من المستفيدات الفلسطينيّات وبلغ عددهنّ 50 مستفيدة.

رابعاً: الإجراءات المنهجيّة للبحث الميداني:

1-التّعريفات الإجرائيّة لمفاهيم البحث:

أ- **مراكز التّنميّة المجتمعيّة:** هي مراكز تنمويّة غير ربحيّة وغير حكوميّة، تابعة لمنظّمة الأونروا وناشطة في المجال الإنساني الاجتماعيّ، والنّفسيّ والاقتصاديّ والقانونيّ، وتشمل هذه الدّراسة مراكز التّنميّة المجتمعيّة التّابعة للأونروا في مدينة دمشق وريفها.

ب- **تمكين المرأة:** هي عمليّة تنمويّة موجّهة للمرأة الفلسطينيّة في مراكز التّنميّة المجتمعيّة التّابعة للأونروا، وتتيح لها القدرة على اتّخاذ القرارات، لتصبح أكثر وعياً وقدرةً وتمكيناً في الجانب الذي يكسبها القوّة في المجال الاقتصادي.

ج- **المرأة الفلسطينيّة:** هي المرأة المُتردّدة على أحد مراكز التّنميّة المجتمعيّة التّابعة للأونروا في مدينة دمشق وريفها.

2-مجالات البحث:

أ- **المجال المكانيّ:** مدينة دمشق، وريف دمشق (الحسينيّة، السّيدة زينب، جرمانا).

ب- **المجال البشريّ:** المستفيدات من خدمات مراكز التّنميّة المجتمعيّة وتقيم في مدينة دمشق وريف دمشق.

ج- **المجال الزمانيّ:** 2021 – 2022.

3-أدوات البحث:

هو عبارة عن استبيان مكوّن من قسمين:

القسم الأوّل: يتضمن البيانات الشخصيّة للمبحوثات في مراكز التّنميّة المجتمعيّة التّابعة للأونروا وكان عبارة عن مجموعة من الأسئلة الّتي تتعلّق بعمر المبحوثة والحالة الاجتماعيّة والتّحصيل العلميّ وعدد الأولاد ومتوسط الدّخل الشهريّ.

القسم الثاني: يتضمن أسئلة التّمكين وكان عبارة عن مجموعة من الأسئلة الّتي تتعلّق بأسباب تدني المستوى الاقتصاديّ للمبحوثات وبأساليب التّمكين الاقتصاديّ وأهم الصّعوبات الّتي تواجه المبحوثات في تحقيق عملية التّمكين.

4-الخصائص السيكو مترية لأدوات البحث:

أولاً: الصدق:

الصدق الظاهري: اعتمدت الباحثة في ها النوع من الصدق على آراء المُحكّمين من أساتذة ومدرسين في القسم وذلك للتحقّق من صحّة العبارات ومناسبتها للبحث، وشموليتها لأبعاد البحث، وتمّ تعديل بعض العبارات بناءً عل ملاحظاتهم، وآرائهم، ومقترحاتهم، إذ اتّفق السّادة المحكّمون على صحّة الاستبيانات ومناسبتها بعد إجراء التّعديلات المُقترحة.

ثانياً: الثّبات:

لاختبار الثّبات قامت الباحثة بتطبيق الاستبيان على عيّنة استطلاعيّة من خارج عينة البحث وبلغ عددها (15) مبحوثة حيث قامت بإعطائهم الاستبيان للإجابة عليها، وبعد مرور 15 يوم قامت الباحثة بإعادة تطبيق الاستبيان بالاستعانة بأحد زملائها لتطبيقها على العيّنة الاستطلاعية نفسها وبعد الحصول عل الأجوبة تمّ تطبيق معامل الاتفاق لحساب ثبات الاستبيان.

وقانون معامل الاتفاق (Law of Agreement Coefficient) هو قانون إحصائيّ يُستخدم لقياس مدى الاتّفاق أو التوافق بين قياسين لنفس المتغير، حيث يقوم بحساب معامل الاتفاق بين القياسين المختلفين، ويُستخدم هذا القانون بشكل شائع في البحوث النفسيّة والاجتماعيّة والتربويّة لقياس مدى موثوقيّة القياسات المستخدمة في البحث.

ويتم حساب معامل الاتفاق باستخدام الصّيغة التّاليّة:

$$\text{معامل الاتفاق} = 2\ \text{ت} \div \text{ن}1 \times \text{ن}2$$

تتراوح قيم معامل الاتفاق بين 0 و1، حيث تكون القيمة 0 إذا كانت الاتفاقية عشوائيّة بينما تكون القيمة 1 إذا كانت الاتفاقية كاملة بين القياسين. ويمكن استخدام هذا القانون لتحديد مدى موثوقيّة القياسات المُستخدمة في البحث، حيث تكون النتائج أكثر موثوقيّة إذا كانت قيمة معامل الاتفاق أعلى. حيث تبيّن أنّ قيمة معامل الاتفاق (0.782) وبالتّالي الثّبات جيّد ومقبول.

وللإجابة عن تساؤلات البحث تمّ حساب العدد والنسبة المئويّة وتحليل تلك النّسب على الشّكل الآتي:

خامساً: نتائج البحث الميدانيّ وتفسيرها:

1-خصائص وحدات عيّنة البحث:

الجدول الإحصائي (1): يبين توزّع وحدات العينة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية
25 – 18	10	%20
33 – 26	20	%40
41 – 34	10	%20
49 – 42	6	%12

50 فما فوق	4	%8
الإجمالي	50	%100

يبيّن الجدول الإحصائي (1) توزّع وحدات العينة، ويوضّح الجدول أنَّ النسبة الكبرى من وحدات العينة كانت أعمارهنّ بين (26 – 33) إذ بلغت نسبتهنّ (40%) من مجموع وحدات العينة، تليهم نسبة وحدات العينة اللواتي تتراوح أعمارهنّ (18 – 25) و(34 – 41) إذ بلغت (20%)، في حين انخفضت نسبة اللواتي تراوحت أعمارهنّ (42 – 49) إلى (12%)، أمّا النّسبة الأقل من وحدات العينة اللواتي أعمارهنّ (50 فما فوق) بلغت (8%)، وقد اختيرت المستفيدات ضمن الفئات العمريّة السّابقة (18 – 50 فما فوق).

الجدول الإحصائي (2): يبيّن توزّع وحدات العينة حسب الحالة الاجتماعية:

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية
عازبة	0	%0
متزوجة	19	%38
مطلقة	16	%32
أرملة	15	%30
الإجمالي	50	%100

يتبيّن لنا من خلال الجدول أعلاه رقم (2) أنَّ النسبة الكبرى من وحدات العينة كانت من المتزوجات إذ بلغت نسبتهنَّ (38%) من مجموع وحدات العينة، وهذا يدلّ على إقبال المستفيدات المتزوجات بشكل كبير على التّمكين الاقتصادي من خلال مراكز التنّميّة المجتمعيّة ورغبتهنّ في تحسين وضعهنَّ الاقتصادي، تليها نسبة وحدات العينة من المطلّقات وبلغت نسبتهن (32%)، حيث أنَّ المطلّقات لديهنَّ الاستعداد والدافعيّة أيضاً للتّمكين الاقتصادي نتيجة الانفصال عن الزّوج، وعدم وجود موارد دخل، تُعينهم على تغطية نفقاتهنَّ في ظلّ الغلاء وارتفاع الأسعار، أمّا النسبة الأقل من وحدات العينة من الأرامل ونسبتهنّ (30%)، وهذا يعكس صعوبة الإنفاق والوضع الاقتصادي الذي تشهده المرأة الفلسطينيّة بعد وفاة الزّوج، فلجأت إلى مراكز التنّميّة المجتمعيّة للمساهمة في ما يمكنّها اقتصادياً، بينما كانت النسبة لوحدات العينة من العازبات (0%).

الجدول الإحصائي (3): يبين توزّع وحدات العينة تبعاً للمستوى التعليمي:

مستوى التحصيل العلمي	العدد	النسبة المئوية
أمية	5	%10
ابتدائي	10	%20
اعدادي	30	%60
ثانوي	5	%10
الإجمالي	50	%100

يبيّن لنا الجدول أعلاه رقم (3) أنَّ النسبة الكبرى من وحدات العينة كان مستواها التّعليمي متوسطاً إذ بلغت (60%) من مجموع وحدات العينة. تليها نسبة وحدات العينة اللواتي كان مستواهنّ التعليمي أقل وهي الابتدائي وبلغت (20%) أمّا النسبة المنخفضة فكانت لوحدات العينة الثانويّة والأميّة كلٍ على حدة والتي بلغت (10%) للثانويّة و(10%) للابتدائيّة. وهذا مؤشر سلبي ومن المرجح أنه يعكس أسباب مختلفة.

الجدول الإحصائي (4): يبيّن توزّع وحدات العينة وفقاً لعدد الأولاد:

عدد الأولاد	العدد	النسبة المئوية
واحد	2	%4
اثنان	10	%20
ثلاثة	11	%22
أربعة	12	%24
خمسة	13	%26
أكثر من خمسة	2	%4
الإجمالي	50	%100

وفقاً لنتائج الجدول الإحصائي رقم (4) تبين أنَّ النسبة الكبرى من وحدات العينة التي لديها خمسة أولاد بلغت (26%) بينما بلغت نسبة وحدات العينة التي لديها أربعة أولاد (24%) بالمقابل بلغت نسبة وحدات العينة اللواتي لديهن ثلاثة أولاد (22%) وهي نسبة أقل، أما نسبة وحدات العينة اللواتي لديهن ولدان بلغت (20%) وهذا مؤشر إيجابي وربما يدلّ على وعي المرأة بصحتها الإنجابيّة، وقدرتها على تحقيق التّوازن بين عدد الأولاد ونمط الحياة الصّعب، بينما بلغت نسبة وحدات العينة التي لديها ولد واحد (4%)، بينما بلغت نسبة وحدات العينة اللواتي لديها أكثر من 57 أفراد (4%) وهي نسبة منخفضة.

الجدول الإحصائي (5): يبيّن توزّع أفراد العينة حسب الدخل الشهري:

متوسط الدخل الشهري	العدد	النسبة المئوية
100 ألف	20	%40
150 ألف	20	%40
200 ألف	10	%20
الإجمالي	50	%100

يتضّح من خلال نتائج الجدول رقم (5) أنَّ النسبة الكبرى من وحدات العينة بلغت (40%) التي دخلها الشهري (100ألف) و(150 ألف) كُلٍ على حدة، وهي نسب متماثلة، وذات مؤشر سلبي نسبةً للظّروف المعيشيّة الصّعبة التي شهدتها الحرب على سوريا، وحالة الفقر التي تعاني منها المرأة الفلسطينيّة، التي تمّ اختبار الاستبيان عليها، تليهم نسبة وحدات العينة التي دخلها الشهري (200 ألف) إذ بلغت (20%) من مجموع وحدات العينة، وهي أفضل نسبيّاً من سابقتها، من حيث الدّخل الشّهري ولكنها ليست الأفضل، وهي بحاجة إلى تحسين حالتها الاقتصاديّة وتمكينها.

2-مناقشة نتائج البحث وتفسيرها:

عرض نتائج السؤال الأوّل للبحث، المتمثّل بالآتي: ما أهمّ الأسباب التي أدّت إلى تدنيّ المستوى الاقتصادي للأسرة بعد مرور الحرب؟

الجدول الإحصائي (6): يبين توزّع أفراد العينة تبعاً لأهم الأسباب التي أدت إلى تدني المستوى الاقتصادي للأسرة بعد مرور الحرب:

الأسباب التي أدت إلى تدني المستوى الاقتصادي للأسرة بعد مرور الحرب:	العدد	النسبة المئوية
فقد الزوج	8	%16
وفاة الزوج	15	%30
الزوجان مطلقان	16	%32
التهجير	5	%10
الغلاء الفاحش	6	%12
الإجمالي	50	%100

لتدني المستوى الاقتصادي عدّة أسباب، وقد تكون متشعّبة ومتداخلة وتتفاعل مع بعضها، لكي تشكّل ضاغطاً على الأسرة، وتؤدي إلى ضعف الوضع الاقتصادي، ويمكن إيجاز أهمّ الأسباب التي أدّت إلى تدنيّ المستوى الاقتصادي لدى عيّنة البحث، والجدير بالذكر أنّ هذه الأسباب تختلف في زمن الحروب والأزمات، وهذا ما يكشف عنه الجدول رقم (6) من خلال عينة البحث التي أجرى عليها البحث الميدانيّ، والذي يبيّن أنّ النسبة الأعلى من وحدات العينة، هي الزّوجان مطلّقان بنسبة (32%) وهذا يدلّ على أثر قرار الطّلاق على الحالة الاقتصاديّة لدى الأسرة، وأيضاً أثر الحالة الاقتصاديّة على العلاقة الزوجيّة مما أدّت إلى الطّلاق، وعدم تعاون المطلّقين في تغطية نفقات الأسرة، وانسحاب الرّجل من مسؤوليّته في النفقات على أسرته، في حين أنَّ وفاة الزّوج أتى في المرتبة الثانيّة بنسبة (30%) فقد كان لوفاة الزّوج سبباً قويّاً في ضعف الحالة الاقتصاديّة للأسرة، وعدم قدرة الزّوجة على تلبية جميع المتطلّبات الحياتيّة لوحدها للأسرة بسبب الضّغوط المعيشيّة، وبالتّالي المسؤوليّات المترتّبة عليها، في حين أنَّ فَقد الزّوج أتى في المرتبة الثّالثة، ويشكّل نسبة (16%) وهو سبب ظهر بشكل كبير نتيجة الحرب على سوريا، ، أمّا بالنسبة للغلاء الفاحش الذي شكلّ نسبة (12%) فهو أيضاً سبب من أسباب تدنيّ المستوى الاقتصادي، وخاصّةً باعتبارها من مخلّفات الحرب، وهو ارتفاع الأسعار، وعدم تحقيق حالة التّوازن بين الدّخل الخاص بالأسرة، وبين النّفقات المُترتبة عليها، ممّا أدّى إلى تدنيّ المستوى الاقتصادي للأسر، وتدهور الأحوال الماديّة، بينما بالنسبة للسبب الأخير و هو التّهجير، والذي يُعدّ في المرتبة الخامسة، وبلغت نسبة وحدات العينة (10%) فالتّهجير من منطقة سكنيّة إلى أخرى، نتيجة خسارة السّكن الأساسيّ بسبب الحرب، والذي يُعدّ من الأسباب التي أدّت إلى ضعف الوضع الاقتصادي للأسرة، والحاجة إلى العثور على سكن جديد وإعادة التأسيس.

عرض نتائج السؤال الثاني للبحث، المتمثّل بالآتي: ما طبيعة المهنة المفضّلة لدى المرأة الفلسطينيّة لتمكينها اقتصادياً في مراكز التنّميّة المجتمعيّة التّابعة للأونروا من وجهة نظر المستفيدات أنفسهنّ؟

الجدول الإحصائي (7): يبيّن توزّع أفراد العينة تبعاً لطبيعة المهنة المفضّلة لدى المرأة الفلسطينية:

طبيعة المهنة المفضلة لدى المرأة الفلسطينية من وجهة نظر المستفيدات أنفسهنّ	العدد	النسبة المئوية
حلاقة وتجميل	20	%40
خياطة	13	%26
تمريض	7	%14
سكرتاريه	10	%20
الإجمالي	50	%100

يبيّن الجدول أعلاه رقم (7) نسبة المهنة المفضّلة لدى عينة البحث، ويلحظ أنَّ نسبة اللواتي يفضلنَّ مهنة الحلاقة والتّجميل بلغت (40%) وهي النسبة الأكبر، في حين نسبة اللواتي يفضلنّ مهنة الخياطة قد بلغت (26%) وهذا يعطي أنَّ غالبيّة المستفيدات الفلسطينيّات يفضلنّ المهنتين السابقتين، نتيجة رغباتهنّ في العمل في مجال الحلاقة والتّجميل والخياطة، وهو مؤشر إيجابي يدلّ على توظيف المستفيدات بما يتناسب مع التّدريب المُقدَّم لهنَّ، ولأنهنَّ يشكّلون قوّة إنتاجيةً تسهم في تخفيف أعباء الأسرة الاقتصاديّة، وقد بلغت نسبة وحدات العينة للسكرتاريه (20%) وهي في المرتبة الثّالثة، ويلحظ من الجدول (7) أنّ اختيار المرأة الفلسطينيّة للسكرتاريه أقلّ من بقيّة المهن المذكورة في الجدول وهذا يعكس إقبال المستفيدات على المهن السّابقة، لأنّها تتناسب مع مستوى التّحصيل العلميّ، بينما بلغت نسبة وحدات العينة ممن تفضلنَّ التّمريض (14%) وهذا يدلّ على تنوّع المهن التي يمكن للمستفيدة اختيارها وبما يتناسب مع رغبتها وظروفها الاجتماعيّة والماديّة.

عرض نتائج السؤال الثّالث للبحث، المتمثّل بالآتي: ما أهمّ الأساليب المتاحة لدى المرأة الفلسطينيّة للحصول على التّمكين الاقتصادي في مراكز التنّميّة المجتمعيّة التّابعة للأونروا؟

الجدول الإحصائي (8): يبيّن توزّع أفراد العينة تبعاً للأساليب المتاحة لدى المرأة الفلسطينية للحصول على التمكين الاقتصادي:

الأساليب المتاحة لدى المرأة الفلسطينية للحصول على التمكين الاقتصادي	العدد	النسبة المئوية
جلسات رفع وعي	10	%20
دورات مهنية	20	%40
مشروعات صغيرة	13	%26
الحصول على مهارات وظيفية مناسبة لسوق العمل	7	%14
الإجمالي	50	%100

تُعدّ الأساليب المتاحة في التّمكين الاقتصادي حاجة ملّحة في تحسين الوضع الاقتصادي، كونه يُعدّ تدنيّ المستوى الاقتصادي سبباً في كثير من المشكلات، التي نتيجتها سوء الأحوال الماديّة، وهذه الحاجة باتت أكثر إلحاحاً في ظل الحرب، وما بعد الحرب أيضاً وخاصّة الأسر التي هُجّرت، أو فقدت المُعيل الأساسيّ لها، وبالتّالي زيادة عبئ النّفقات الماديّة، وعدم توافق تلك النّفقات مع الدّخل المتاح ويتضّح من الجدول رقم (8) أنَّ النسبة الأكبر من عينة البحث التي حصلت على الأساليب المتاحة للحصول على التّمكين الاقتصادي بلغت (40%) حيث خضعت للدّورات المهنيّة وهذا يدلّ على رغبة واستعداد المستفيدة للحصول على تدريبات ودورات تساعدها في الحصول على معلومات تمكنّها من ممارسة العمل، بينما تليها نسبة عينة البحث التي حصلت على التّمكين الاقتصادي من المشروعات الصغيرة، والتي بلغت (26%) وهي نسبة أخفض، وذلك بسبب ميل المستفيدة إلى تأسيس مشروع صغير خاص بها لتوظّف ما تعلّمته من الدّورات والجلسات الخاصّة بالسّياق المهنيّ، في حين بلغت نسبة وحدات العينة من جلسات رفع الوعي (20%) وهذا يدلّ على رغبة المستفيدات في الالتحاق بجلسات رفع الوعي بما يخص حقوقها وكيفيّة استثمار قدراتها في السّياق المهنيّ وزيادة دخلها، في حين بلغت نسبة الحصول على مهارات وظيفيّة مناسبة (14%) وهنا نجد أنَّ هنالك رغبة في الحصول على تلك المهارات الوظيفيّة التي تواكب سوق العمل، وتجعل المرأة الفلسطينيّة على معرفة بالمهارات الوظيفيّة التي تناسب المجال الذي تعمل به.

عرض نتائج السؤال الرّابع للبحث، المتمثّل بالآتي: كيف استطاعت مراكز التنّميّة المجتمعيّة التّابعة للأونروا خلق أساليب التّمكين الاقتصادي للمرأة الفلسطينيّة اقتصادياً من وجهة نظر المستفيدات أنفسهنّ؟

الجدول الإحصائي (9): يبيّن توزّع أفراد العينة تبعاً لأساليب التمكين الاقتصادي للمرأة الفلسطينية من وجهة نظر المستفيدات أنفسهنّ:

أساليب التمكين الاقتصادي للمرأة الفلسطينية من وجهة نظر المستفيدات	العدد	النسبة المئوية
توعية المرأة بحقوقها في العمل	10	%20
الزيادة من قدرة المرأة على إدارة عملها	13	%26
مشاركة المرأة في القوى العاملة	18	%36
تعليم المرأة أساليب ووسائل لتسويق مشروعها	9	%18
الإجمالي	50	%100

من خلال الجدول رقم (9) يُلحظ أنَّ (36%) من عينة البحث، زادت من مشـــاركة المرأة في القوى العاملة من وجهة نظر المستفيدات وهو مؤشر إيجابي، يدلّ على المساهمة في دخول المرأة الفلسطينيّة للأيدي العاملة من وجهة نظرها، وتوظيفها في مجالات مناسبة، في حين (26%) فقط من عينة البحث زادت من قدرة المرأة على إدارة عملها وهي من المهارات الضّروريّة في العمل، امتلاك المرأة القدرة على إدارة العمل وقيادته وهي نسبة منخفضة، بينما (20%) من عينة البحث تم توعيتها كيف تحصل على حقوقها ضمن نطاق العمل، وهذا مؤشر سلبي، وبلغت نسبة عبنة البحث التي تعلّمت أساليب ووسائل لتسويق مشروعها (18%) وهي أساليب تفيد المرأة الفلسطينيّة في تسويق عملها، والوصول إلى شريحة أكبر، وتطوير العمل من خلال تلك الأساليب.

عرض نتائج السؤال الخامس للبحث، والمتمثّل بالآتي: ما أهمّ الصّعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينيّة خلال تمكينها اقتصادياً من وجهة نظر المستفيدات أنفسهنّ؟

الجدول الإحصائي (10): يبيّن توزّع أفراد العينة تبعاً لأهم الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية خلال تمكينها اقتصادياً من وجهة نظر المستفيدات أنفسهنّ:

أهم الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية خلال تمكينها اقتصادياً من وجهة نظر المستفيدات	العدد	النسبة المئوية
صعوبة تمويل المشروع بالشكل الكافي	5	%10
ضغوط المعيشة والحياة لا تمكنني من تطوير قدراتي	10	%20
المردود المادي القليل	15	%30
قلّة فرص العمل	20	%40
الإجمالي	50	%100

يبيّن الجدول رقم (10) أنّ النسبة الأكبر من عينة البحث بلغت (40%) وهو قلّة فرص العمل، وهي نتيجة الحرب التي أثرت على توفر فرص العمل.

في حين أنّ نسبة وحدات العينة التي بلغت (30%) وهو المردود الماديّ القليل لدى المرأة الفلسطينيّة، وهي من أهمّ الصّعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينيّة من وجهة نظرها نفسها، وذلك بسبب ضعف المدخول الماديّ، وعدم تناسبه مع النّفقات الحياتيّة، وأيضاً ارتفاع الأسعار والغلاء،، في حين ضغوط المعيشة التي واجهتها المرأة الفلسطينيّة بلغت نسبة عينة البحث (20%) وتعكس جانبين، الأوّل

أنَّ ضغوط الحياة والمعيشة تلعب دور كبير، في عدم قدرة استمراريّة المرأة الفلسطينيّة من تطوير نفسها، وقدراتها في العمل، والجانب الآخر هو انعكاس هذه الضغوط على حياتها المهنيّة، ومتطّلبات العمل الذي يحتاج إلى متابعة واستمراريّة، في حين بلغت نسبة عينة البحث (10%) من آراء المستفيدات في أهمَّ الصّعوبات التي تواجهها في تمكينها اقتصادياً، وهي صعوبة تمويل المشروع ماديّاً، وهذا مؤشر سلبيّ يعكس ضعف تمويل المشروعات الصّغيرة لدى المرأة الفلسطينيّة، وصعوبة تحقيق الهدف الذي تطمح إليه.

خامساً: نتائج البحث والمقترحات:

1-نتائج البحث:

من خلال الاستعراض السّابق لنتائج البحث ومناقشتها تبيّن أنّ لمراكز التّنميّة المجتمعيّة التّابعة للأونروا إسهاماً في تمكين المرأة الفلسطينيّة بنسب تراوحت بين جيّدة ومقبولة ومتدنيّة وبالتّالي فإنّ هذا البحث خلص إلى النّتائج التّاليّة:

1. بلغت نسبة المهنة المفضّلة للحلاقة والتّجميل لدى المرأة الفلسطينيّة في مراكز التّنميّة المجتمعيّة التّابعة للأونروا 40% وهي نسبة جيّدة.
2. بلغت نسبة المهنة المفضّلة الخياطة لدى المرأة الفلسطينيّة في مراكز التّنميّة المجتمعيّة التّابعة للأونروا 26% وهي نسبة مقبولة.
3. تدني نسبة المهنة المفضّلة لدى المرأة الفلسطينيّة في مراكز التّنميّة المجتمعيّة التّابعة للأونروا وهي التّمريض وبلغت 14%.
4. ساهمت الدّورات المهنيّة في مراكز التّنميّة المجتمعيّة التّابعة للأونروا في تمكين المرأة الفلسطينيّة بنسبة جيّدة وبلغت 40%.
5. ساهمت المشروعات الصّغيرة في تمكين المرأة الفلسطينيّة في مراكز التّنميّة المجتمعيّة التّابعة للأونروا بنسبة مقبولة وبلغت 26%.
6. ساهمت جلسات رفع الوعي في مراكز التّنميّة المجتمعيّة كأسلوب لتمكين المرأة الفلسطينيّة اقتصادياً بنسبة 20% وهي متدنيّة.
7. تدني نسبة مساهمة مراكز التّنميّة المجتمعيّة التّابعة للأونروا في تمكين المرأة الفلسطينيّة اقتصادياً من خلال الحصول على مهارات وظيفيّة مناسبة لسوق العمل وبلغت 14%.
8. ساهمت أساليب التّمكين الاقتصاديّ للمرأة الفلسطينيّة في مراكز التّنميّة المجتمعيّة التّابعة للأونروا بمشاركتها في القوى العاملة بنسبة جيّدة وبلغت 36%.
9. ساهمت أساليب التّمكين الاقتصاديّ للمرأة الفلسطينيّة في مراكز التّنميّة المجتمعيّة التّابعة للأونروا بزيادة قدرتها على إدارة عملها بنسبة مقبولة وبلغت 26%.
10. تدني نسبة توعية المرأة الفلسطينيّة بحقوقها في مراكز التّنميّة المجتمعيّة التّابعة للأونروا وبلغت 20%.
11. تدني نسبة تعليم المرأة الفلسطينيّة أساليب تسويق مشروعها في مراكز التّنميّة المجتمعيّة التّابعة للأونروا وبلغت 18%.

2-المقترحات:

1. تطوير محتوى النّدوات التّوعويّة فيما يخصّ التّمكين الاقتصاديّ للمرأة الفلسطينيّة.
2. القيام بدراسات من حين إلى آخر لتوفير قاعدة معلومات إحصائيّة عن نسب التّمكين الاقتصاديّ للمرأة الفلسطينيّة.
3. تفعيل برنامج الإغاثة والخدمات الاجتماعيّة الذي تتبّناه الأونروا من خلال مراكز التنّميّة المجتمعيّة، حيث يكون التّركيز على تزويد المرأة الفلسطينيّة بالفرص التي تساعدها على التّمكين الاقتصاديّ، وتزويدها بالمهارات اللاّزمة، وتطوير كفاءتها بإعدادها الإعداد الجيّد بتنوّع أساليب التّدريب المقدّمة، وإيجاد حلول للمشكلات التي من الصّعب حلّها.

4. زيادة الحرف المُتاحة في مراكز التنّميّة المجتمعيّة، مما يســـاهم في تلبية رغبات وإمكانيّات المرأة الفلســـطينيّة، لكي تعمل في مجالات مستحدثة تتناسب مع حالتها الاجتماعيّة وظروفها الاقتصاديّة.
5. تولية الاهتمام بالمشـروعات الصّـغيرة ذات الجدوى الاقتصـاديّة بشـكل أكبر، لتحقيق الاسـتفادة المزدوجة، ولتغطية عدد أكبر ممكن من المستفيدات الفلسطينيّات في تنمية مشروعاتهنّ.
6. التّشـبيك مع جهات ومؤسـسـات أخرى لها نفس التّوجه والهدف في توفير فرص العمل للمرأة، والنّهوض بها اقتصـاديّاً وتمكينها على المدى البعيد.

التمويل:

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل(501100020595).

المراجع:

1- أعياد عبد الرضا عبد ال. (2006). دور مصر في النظام الشرق أوسطي وآفاقه المستقبلية، رسالة دكتوراه (غير منشورة). كلية التربية (ابن رشد). جامعة بغداد. ص1.

2- بدوي، هناء حافظ. (2000). التنمية الاجتماعية. رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية.

3- التعليمات المؤقتة للخدمات الاجتماعية رقم2021/1.

4- الخاروف والحديدي. (2001). مشروع ازدهار النساء التنموي وعلاقته بتمكين المرأة الأردنية، دراسة تقييمية.

5- خان وبيبي. (2011). التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء خلال النهج التشاركي تقييم نقدي.

6- خوري، عصام آخرون. (2008). تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية الواقع والآفاق. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد (28) العدد 2.

7- رامي، زعتري. (2013). قراءة في مؤشرات سورية في التقرير العالمي لفجوة الجندر. المرصد الوطني للتنافسية. ص10

8- زايد، أميرة عبد السلام عبد المجيد. (2015). الاتجاهات الحديثة في تمكين المرأة لتنمية المجتمع. مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس. العدد 67. المملكة العربية السعودية.

9- سعيد، نادر وعبد المجيد، أيمن. (2001). مؤشرات النوع الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة. برنامج دراسات التنمية. جامعة بيرزيت.

10- الشناوي، ليلى حماد. (2006). سياسات وبرامج الحد من الفقر. دليل مرجعي برنامج التنمية البشرية. معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية. مركز البحوث الزراعية. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

11- عبادة، مديحة أحمد. (2011) قضايا المرأة المعاصرة بين تحديات الواقع وطموحات المستقبل. دار الفجر للنشر والتوزيع. القاهرة. جمهورية مصر العربية.

12- عكور، إيمان (2015). التمكين الاقتصادي للمرأة الواقع والآفاق. وزارة العمل الأردنية نموذجاً. الأردن.

13- عمر، حسن الشيخ. (2008). أثر تمكين المرأة ودوره في تحسين المعيشة. دراسة ميدانية – أنموذجاً محافظة الرقة.

14- مجيد حميد، شهاب البدري. (1997). الدور الإقليمي لتركيا في ترتيبات الأمنية الجديدة وأثرها في الأمن القومي العربي. أطروحة دكتوراه (غير منشورة). كلية الآداب. جامعة بغداد. ص311.

15- المعجم الوسيط. مجمع اللغة العربية. (1983). دار المعارف. ط3. القاهرة. الجمهورية العربية السورية.

16- منظمة العمل الدولية. (2011). تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً والمساواة بين الجنسين.

17- هاني الياس، خضر الحديثي. (1999). العراق ومحيطه العربي (دور العراق كموازن إقليمي). مجلة دراسات استراتيجية. مركز الدراسات الدولية. جامعة بغداد(6) ص 57.

18- هويدة، ندى سليم. (2007). عوامل تمكين المرأة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي. دراسة ميدانية عن مدينة اللاذقية.

19- (www.unhcr.org).

20- (www.unrwa.org).

21- Annika Tornqvist and Catharina Schmitz,women's Economic Empowerment;Scope for Sida's Engagement,Sida Working paper,December,(2009),p5.
22- Linton.R(1949)).status and roles.N.Y.eds.Harcourt..p211.
23- Sarah Hendriks.(2019) the role of financial inclusion in driving women's economic empowerment Development in practice.29:8.1029-1038.DOI:10.10802/2019.
24- Shettar,Rajeshwari M (2015): A study on Issues and challenges of women Empowerment in India. IOSR journal of Business and Management (IOSR-JBM) e- ISSN: 2278-487 x,p-ISSN:2319-7668.volume17,Issue4.ver.I(Apr.2015),pp13-19 www.iosrjournals.org.
25- Sida,(2009).women's Economic Empowerment.scope for sida's Engagement.women's Economic empowerment,5-40.
26- UN women – ILO. (2012). Deccent work and women's Economic Empowerment:Good Polcy and Practice.Policy Division;ILO: Gender Equality Bureau.
27- USAID.(2021).women"s Economic Empowerment.August http://www.usaid.gov/what-we-do/gender-equality-and-womens-empowerment/womens-economic-empowerment.
28- Women's Economic Empowerment in the west bank,Palestine Riyda Gonsulting and Training,October,(2011),p21.
29- Women's Economic Empowerment,Issues paper,DAC Net work on Gender Equality,April,(2011),p6.
30- Women's Empowerment principles-Equality Means Business,OP,cit,p4.
31- World Bank (2008).promoting women's Economic Empowerment World Bank Group Gender Action Plan,world Bank.